### انشقاق 16 نائباً من «ديمار» يضعف التماسك الحكومي

# اليونان: الشارع يستبق التصويت على إجراءات التقشف الجديدة.. بالإضراب العام

اثينا - «ا. ف. ب»: بدات اليونان اسبوعا محفوفا بكل المخاطر مع موجة اضرابات اعتبارا من يوم امس في القطاعين العام والخاص للاعتراض على تصويت حاسم في البرلمان غدا الاربعاء على اجراءات تقشف جديدة يطالب بها الاتحاد الاوروبي وصندوق النقد الدولي اضافة الى التصويت على موازنة العام 2013 المتوقع الاحد.

ومشروع القانون المتعدد السنوات ينص على فرض مزيد من اجراءات التقشف التي تقضي بتوفير 18.5 مليار يورو من الان وحتى 2016، واحالته وزارة المالية بعد ظهر الامس الى البرلمان قبل التصويت عليه الاربعاء.

ويتوقع ان تعلن النقابات اضرابا عاما اليوم الثلاثاء وغدا الاربعاء، لكن وسائل النقل العام هي الاكثر تضررا امس جراء وقف العمل في المترو والترامواي في اثينا اضافة الى سائقي سيارات الاجرة.

ولم تصدر امس اي وسيلة اعلامية كما انه يتوقع ان لا توزع الثلاثاء اي صحيفة بسبب اضراب اعلنته نقابات الصحافيين.

وفي قطاع الطاقة، اعلنت نقابة الشركة العامة للكهرباء اضرابات قابلة للتمديد مدتها 48 ساعة اعتبارا من مساء الامس، لكنها لم توضح ما اذا كانت حركة الاضراب ستترافق مع انقطاعات في التيار الكهربائي كما حصل في يونيو 2011.

وامس، اعلنت المستشفيات انها لن تعمل الا بطواقم صغيرة.

والتعبئة ستتخذ حجمها الواسع الثلاثاء والاربعاء وخصوصا في وسائل النقل مع توقف الحافلات والترامواي في اثينا اضافة الى المترو وسيارات الاجرة وتوقف حركة الرحلات البحرية الى الجزر والغاء رحلات جوية او تاخيرها والغاء حركة القطارات اثر اضرابات اعلنتها النقابات في هذه القطاعات.

ويتوقع تنظيم تظاهرات ومسيرات ايضا اعلنتها النقابات الثلاثاء والاربعاء في وسط اثينا.

وسيتم بحث مشروع القانون بصفته عاجلا قبل تصويت متوقع الاربعاء.

وتنص هذه الاجراءات على اقتطاعات في بعض رواتب ومعاشات تقاعد الوظيفة العامة وخفض عدد الموظفين ومزيد من الاجراءات حول تخفيف ضوابط سوق العمل والغاء منافع تستفيد منها بعض المهن.

وتاتي هذه الاجراءات اثر ثلاث موازنات تضمنت اجراءات تقشف صارمة صوتت عليها اليونان منذ 2010 مقابل الحصول على قروض من الاتحاد الاوروبي وصندوق النقد الدولي لتفادي الافلاس.

جانب من التظاهرات المناهضة لاجراءات التقشف الحكومية الجديدة

والتصويت على هذه التوفيرات يعتبر شرطا مسبقا لمواصلة دفع القروض لليونان وبصورة اساسية لتقديم دفعة بقيمة 31,2 مليار يورو تاخرت منذ يونيو وهي حيوية للبلد الذي باتت صناديقه المالية فارغة.

وهذا التصويت الذي يعتبر حاسما بالنسبة الى تماسك حكومة ائتلاف اليمين واليسار برئاسة المحافظ انطونيس ساماراس، سيسبق التصويت الاحد على موازنة العام 2013.

وفي حين تتمتع الحكومة نظريا باغلبية مريحة من 175 نائبا من اصل ال300 نائب في البرلمان، فان انشقاق 16 نائبا من حزب اليسار الديموقراطي الصغير «ديمار» يعارضون الاصلاحات بشان تخفيف الضوابط في سوق العمل، سيضعف التماسك الحكومي، الا انه لن يعرض للخطر مع ذلك تبني الاجراءات.

والاحد، جدد فوتيس كوفيليس زعيم حزب ديمار معارضته للاصلاحات التي تتناول سوق العمل وحمل خصوصا على اي تخفيض لتعويضات التسريح من الخدمة التي تطالب بها ترويكا الجهات الدائنة ونقابة اصحاب العمل اليونانية التي تعد مجموعة صرف من الخدمة بحسب الصحافة.

واتهم كوفيليس الجهات الدائنة «الاتحاد الاوروبي وصندوق النقد الدولي» بانها مسؤولة عن «ابعاد» حزبه عن الخط الحكومي، مؤكدا في الوقت نفسه انه سيدعم موازنة العام 2013 الاحد.

من جهته، اكد زعيم حزب باسوك الاشتراكي ووزير المالية السابق ايفانغيلوس فينيزيلوس مجددا دعمه للحكومة، مقرا في الوقت نفسه بالخيار الصعب الذي يواجهه النواب للتصويت على هذه الاجراءات «المؤلمة» الجديدة.

من جهته دعا ساماراس بلهجة ماساوية حزب الديموقراطية الجديدة الذي يتزعمه الى التصويت «لبقاء البلاد في اليورو» لتفادي «الكارثة».

ودقت الصحافة اليونانية الاثنين ناقوس الخطر حيال تماسك الحكومة. وعنونت صحيفة نافتمبوريكي المالية «اوقات عصيبة بالنسبة للحكومة قبل التصويت «الاربعاء»».

وبالنسبة الى صحيفة «تا نيا»، فان «العد التنازلي» بدا و«النواب باتوا امام واجب غير مرغوب».

## تمات

## الأمير: نحظى

ترويع للأمنين وتجاوز للقانون وتعد مرفوض على رجال الأمن الذين يقومون بواجبهم بحفظ الأمن وسلامة المواطنين.

وحده الله يعلم كيف كان يمكن أن تؤول اليه الأمور لولا فضله وحكمته جل وعلا. ثم وقفة اخوانكم رجال الأمن والتزامهم بتطبيق القانون وتحليهم بالصبر والحكمة.

ولنا جميعا أن نتساءل حول حقيقة الأهداف من وراء حملات التصعيد والتطرف وافتعال الصدام وتجاوز القانون والمبادئ الدستورية والثوابت الإسلامية والوطنية. وما هي الرسالة التي يراد ايصالها لأبنائنا وبناتنا من خلال تلك الممارسات، وأضاف: فلكم أن تتصوروا ما كان يمكن أن يترتب على تعمد دهس رجال الأمن من نتائج لو حصلت في أي بلد آخر.

ان انحراف الخطاب السياسي وتعمد الاستفزاز اللفظي واستخدام لغة التهديد والتخوين والتحدي لا يمكن أن تكون سبيلا لتحقيق المطالب السياسية ولا بديلا عن الحوار الأخوي البناء في ظل مناخ عامر بالنوايا الحسنة والهدوء والتوافق للتوصل الى أفضل الحلول. وهو ما عرف به مجتمعنا في معالجة أموره ومشكلاته.

انني على يقين بانكم جميعا ترفضون وبشكل قاطع تلك التجمعات غير القانونية وما صاحبها من اصرار غريب على مخالفة القانون وتعريض أمن البلاد واستقرارها للخطر. وقد شهدنا الحوادث والمظاهر المؤسفة التي شابت هذه التجمعات الفوضوية وكلنا يدرك بان في مثل هذه التجمعات كثيرا ما يفلت زمام الأمور فيها بفعل الحماس والانفعال وتسهل فيها اثارة الفتن والفوضى وهو ما يبرر دعوة الكثير من المخلصين الى ايقافها.

فماذا كان يضير منظمي تلك التجمعات في طلب ترخيص رسمي وفق القانون يسمح للمشاركين بالتعبير عن انفسهم ويكفل حمايتهم وسلامة المواطنين وصيانة المصالح العامة بصورة حضارية راقية. وهذا ما يتم في أعرق الدول والمجتمعات الديمقراطية.

واستطرد سموه قائلا: وقد رأينا كيف تتعامل هذه الدول مع التجمعات والمسيرات المخالفة للقانون. نسال الله ان يبعدها عنا. وعلى أي حال فاذا كان لهذه الممارسات ما قد يبررها في دول تفتقد مقومات الحرية وتفتقر الى القوانين والمؤسسات ووسائل الاعلام والتعبير الحر ويكثر فيها زوار الفجر وانتهاك كرامة المواطنين. فما هي حجة القائمين على ممارسات الفوضى والعبث والانفلات في بلدنا وهي بفضل الله تتمتع بنظام ديمقراطي وبرلمان حر وقضاء عادل نزيه وأجواء عامرة بالحرية الحقيقية.

وقال: اننا نتمتع بمناخ ديمقراطي حقيقي يملك الجميع الحرية في التعبير في قول ما يريد لمن يريد. فصفحات الجرائد والقنوات التلفزيونية تحفل كل يوم بمختلف الآراء والتوجهات وتعج وسائط التواصل الالكتروني بما لا يخطر على بال. كما الدواوين والمنتديات منابر للجميع. فاين هو التسلط وأين هو القمع. حين يتعرض رجال الأمن للدهس والاعتداء وهم يقومون بواجباتهم ومسؤولياتهم الوطنية وفي هذا المقام لا يفوتني أن أتقدم من أبنائنا رجال الأمن الساهرين على امن الوطن والمواطنين بمعاونة اخوتهم في القوات المساندة بتحية اكبار مستحقة لما يقومون به من تضحيات وجهد دؤوب تميز بالحكمة وسعة الصدر والحرص على أمن المواطنين وسلامتهم.

أخواني وأخواتي وأبنائي وبناتي الأعزاء لقد سبق أن شرحت لكم في خطابي قبل أيام قليلة مبررات القرار الذي اتخذته باجراء التعديل على آلية التصويت في النظام الانتخابي استجابة للضرورة الملحة التي استوجبت هذا القرار بما لا يسمح بأي تاجيل أو تسويف بهدف حماية الوحدة الوطنية وتعزيز الممارسة الديمقراطية وتحقيق تكافؤ الفرص وتمثيل شرائح المجتمع.

واكد قائلا: وقد اتخذت هذا القرار من منطلق مسؤوليتي الوطنية والدستورية والتاريخية أمام الله ثم أمام الشعب الكويتي الكريم وتفعيلا لصلاحيات واضحة لا لبس فيها للأمير حددها الدستور وأكدتها أحكام المحكمة الدستورية وأبدها الخبراء والمتخصصون. وتركت لمجلس الأمة القادم مراجعة هذا التعديل ومعالجة جميع الجوانب السلبية التي تشوب قانون الانتخاب تحقيقا للمصلحة الوطنية العليا وذلك ايمانا مني بان هذا الاجراء يمثل استحقاقا وطنيا ضروريا متفقا تماما مع أحكام الدستور ويستهدف المصلحة العامة ولا يظلم ولا يحابي أحدا. ويشهد الله بأني ما كنت لاتردد لحظة في العودة للحق لو لم يكن هذا التعديل دستوريا ومحققا للمصلحة العامة فلا مزايدة ولا مكابرة عندما يتصل الأمر بالمصلحة الوطنية العليا.

وقد تتفهم استياء من تضررت مصالحهم بهذا التعديل وتحترم وجهات نظرهم ووسائل التعبير عنها طالما كانت في اطار القانون ولكن ليس من حق أحد خرق السقف وانتهاك القانون الذي يظلل الحريات وينظم الممارسة السياسية الحضارية.

ان ايماننا بالنهج الديمقراطي ثابت وكذلك التزامنا بالدستور والقانون وتمسكنا بثوابتنا ومكتسباتنا الوطنية وعلى الجميع تقع مسؤولية المحافظة على مكانة الدستور وصيانته من العبث والانتقائية وسوء التفسير وعدم الخروج عن أطره وقنواته.

الاخوة والاخوات الاعزاء ثمة أمر تناوله البعض بشيء من التسطيح يتصل بعلاقة الحاكم بالشعب فهذه العلاقة أعمق واكبر من ينال منها دس مريض وتحكمها روابط فريدة ومتميزة تاسست على مدى قرون طويلة وكرستها الأعراف الوطنية وعززتها الممارسة العملية وأبرمها الدستور. فهي حبال أبدية متينة من الروابط الوثيقة قوامها المودة والاحترام والتفاهم والالتحام والولاء والاخلاص لكويتنا الغالية.

اخواني وأخواتي لقد انطلق صدري ما لمسته منكم ومن أخوة واخوات لكم خلال الأيام الماضية من مشاعر وطنية فياضة ومواقف مسؤولة تعكس الوجه الحقيقي للكويت وحرص أهل الكويت على وطنهم وأمنه واستقراره.

وأؤكد لكم بانني لن أتهاون نحو كل ما من شانه المساس بامن الوطن وسلامة المواطنين واستقرارهم رائدنا مرضاة الله والضمير وفيصلنا في كل أمورنا الدستور والقانون نعمل بكل جدية على الالتزام به وتطبيق أحكامه على الجميع بدون استثناء.

## دعم شعبي

في هذا اليوم بمقابلة حضرة صاحب السمو ودار حديث شيق حول ما يحصل في هذه الأيام وأوضحنا اهمية بقاء هذا الشعب في تلاحمه الذي تجسد على مدى الأيام والتاريخ وكان سموه واضحا وصريحا في أن ما يقوم به من صلاحيات تتفق مع روح القانون والدستور وأن هذه الامور هي أمور لا يملك أحد فيها شيئا الا المحكمة الدستورية اذا اريد اللجوء اليها».

واضاف العيسى ان «هذا الشعب الكريم طوال تاريخه كان مثالا للتكاتف والمحبة بين الحاكم والمحكوم ومعروفا بقدرته على التعايش.. هذا الشعب طوال حياته كان متكاتفا ومتعاونا في ايام فقره وايام غناه والحمد لله هذه الأمور وهذه المبادئ ما زالت راسخة».

من جهته قال فيصل عبدالعزيز الزامل عضو اللجنة الاستشارية العليا «كان لقاؤنا مع حضرة صاحب السمو أمير البلاد جديدا ورائعا بحثت فيه الامور الدائرة حاليا في الكويت وزودنا سموه بتوجيهاته ونصائحه ودار حديث حول كيفية ادارة اي خلاف يحصل.. فالخلافات تحصل في الدول ولكن عندنا منهجا «ان تنازعتم في شيء فردوه» وردوه تؤكد ضرورة ان يكون لدينا مرجع.. ردوه الى ولي الأمر الى المنهج الشرعي في استنباط الاحكام وليس تركه في الشارع».

واضاف الزامل «سمو الأمير أعلن ان هذا الخلاف ممكن أن يرده الى جهة تفصل فيه وهي المحكمة الدستورية وهذا هو اسلوب ردوه وليس اتركوه للصيحات الفالتة غير المنضبطة وهذا هو المنهج.. وأن يكون هناك خلل وفساد في البلد.. هذا موجود وسيستمر الى نهاية الدنيا لكنه ليس ذريعة لزيادة المنكر ولا يكون نهيك عن منكر بأن تاتي بانكر منه وهذا ليس اصلاحا وانما تكاتف للجهود بان تكون صادقة ولا تستمر الغلط وتستمر الفساد لزيادته فهذا ليس بازالة للفساد.. وهذا في الحقيقة ملمح جيد رايناه في اسلوب سمو الأمير حفظه الله ورعاه أب الجميع فقال أنا مع من يعارضني ومن يؤيدني على مسافة واحدة لست منحازا لأحد فهذا هو الوضع الدستوري وهو ابو السلطات كلها وبما انه أب للسلطة التشريعية او رئيس للسلطة التشريعية او التنفيذية بالتالي فهو على مسافة واحدة».

وقال: وعندما رأى سموه ما يستوجب اتخاذ الخطوة المستحقة لم يتردد فان قلت الزمام لن ينجو أحد لا من مؤيد ولا من معارض اما اذا كان تحت السقف أمان واستقرار الدولة الكل يستطيع ان يتحدث واذا فقد هذا الشيء لا أحد يستطيع أن يتحدث أو يطالب بشيء للكويت.. فالكويت أولا وأخرا وهذا شعار جيد ويجب ان يكون حيا ويقظا وإذا ما أردنا اصلاح الوضع الدائر فهذا يحتاج الى تكاتف وصدق النوايا والتجرد والمرجعية الدستورية والمرجعية الشرعية لا ان تكون الامور فالتة.. كلما وصلنا الى نقطة قالوا لا هذا ولا ذاك فما هي المرجعية هنا.. المرجعية هي الهوى والهوى يعني الفتان وهذا ما لا يرضاه أحد.. والمواطن اليوم في الكويت يعرف أن سمو الأمير حفظه الله ورعاه في عنقه بيعة شرعية تمت عبر ممثلين في البرلمان وهذه ملزمة ليست بالهوى يمشي فيها الانسان وقت ما شاء وانما هي بيعة على المنشط والمكره فيما تحب وما تكره.

وقال الدكتور عبدالله محمد الدحيان عضو اللجنة الاستشارية العليا «تشرفنا بمقابلة حضرة صاحب السمو أمير البلاد واستمعنا الى توجيهاته وارشاداته ازاء ما تمر به الساحة المحلية وانتهزنا فرصة وجودنا مع سمو الأمير وقلنا له نحن كشعب ولاؤنا لهذا البلد الكريم وحبنا وتقديرنا لسمو الأمير وانتهزنا فرصة وجودنا مع سموه وقدمنا مشروعا ساهمت اللجنة العليا على استكمال وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في انجازه وهو مشروع المواطنة المهم تقديمه في هذه المرحلة وفيه جوانب كثيرة منها ترسيخ حب البلد والانتماء له والعمل في سبيله وفي سبيل رقيه ونامل في ان يتم تطبيقه في المرحلة الابتدائية حتى يتخرج الطالب من المرحلة الثانوية لتكون مفاهيم ومبادئ وأسس مفهوم المواطنة واضحة لدى الجميع وقد تقبله سمو الأمير بصدر رحب».

وقال الدكتور عبدالمحسن عبدالله الخرافي الامين العام للاوقاف وعضو اللجنة الاستشارية العليا «تشرفت واخواني في اللجنة العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية بلقاء حضرة صاحب السمو أمير البلاد وقد تبادلنا أطراف الحديث الذي يتبين من خلاله تكريس ما عرفناه عنه بما تتعم به الكويت دون مبالغة ومزايدة بالعلاقة الحميمة بين الحاكم والمحكوم وبالتواضع المعهود والباب المفتوح والأذن المصغية ولله الحمد وتاكدنا من ما عرفناه من أصول شرعية من واجب السمع والطاعة لولي الأمر حتى لو كانت لدينا قناعات مختلفة وبعض الأمور المستجدة الا اننا بعد ان رأينا رأي العلماء الأجلاء ورأي الشريعة فيسعنا ان نتقي الله في وطننا ونترك المسؤولية لمن القيت عليه هذه المسؤولية».

واضاف «ان الكويت لا تحتمل اجواء الفتن فهي مغبوطة ومحسودة ممن لا نتوقع أن يغبطوها أو يحسدوها.. امانتنا ان نعبر هذه الأزمة وان شاء الله تكون ظرفا عابرا بكل اتزان وألا تخرج عن اتزاننا وبنفس الوقت لا يعني الاستسلام الكامل لعدم تصحيح الأخطاء نعم تقوم المسيرة ونقول رأينا بالشكل الحضاري وبالرأي الدستوري والشرعي ونوكل المسؤولية لمن ولاه الله مسؤوليتنا فان تجتمع وان كان على بعض الملاحظات خير من أن نفترق ويعتقد كل منا انه صاحب حق فلا يوجد على الأرض صاحب حق مطلق ولا يوجد من يعتقد أن له الحق المطلق».

وقال الخرافي «نسمنا من سمو الأمير الاستعداد الكامل وقال لنا اتشرف بسماع رأيكم وجزاه الله خير قال بكل تواضع بان أي انسان غير عاقل لا يستفيد من نصح الآخرين ولكن بحدود وبضوابط امن البلد وبالشيء المعقول والشيء الصحيح الذي ليس فيه فرض الرأي.. نسال الله سبحانه وتعالى أن يكون في هذا نبراس وأنا أقول ان الدنيا ليست موقفا واحدا وليست مواقف وانما العبرة بان نتجاوز الأزمة متكاتفين ومترابطين ولا نخرج عن ثوابتنا الدينية أو الكويتية او التراثية».

واضاف «وبصفتي الامين العام للاوقاف ذكرت لسمو الأمير ان من افضل التفاعل للامانة العامة للاوقاف مع هذه الأحداث ان نفترح بين يدي سموك وقفية جديدة تخرج عن الاطار التقليدي الذي هو وقف المساجد والآبار والأيتام والأضاحي وان كانت على جلالة قدرها ولكن نفترح وقفية جديدة يخصص ريعها لتكريس الهوية الكويتية وتعزيز المواطنة وتطويق الطائفية وتكريس هذه القضايا».

وقال الدكتور عصام القليج عضو اللجنة الاستشارية العليا «تشرفنا اليوم بلقاء حضرة صاحب السمو امير البلاد حفظه الله ورعاه وكان اللقاء ابويا اكثر منه رسميا وساده جو من الانفتاح والاريحية في تناول الاوضاع الدائرة وتحدثنا عن البيان الصادر عن اللجنة التشريعية الذي ندعو فيه الى وحدة الصف ولم الشمل والوقوف حول الحكومة والأسرة وصاحب السمو لانه بالنهاية عندنا مصلحة هامة واولية هي دولة الكويت».

واضاف القليج «لقد كان سمو الأمير شفافا وقال لنا ان المحكمة الدستورية هي الفصل وانه على استعداد للالتزام بقرار المحكمة.. ولا أعتقد ان هناك حاكما في العالم يتكلم بهذه الطريقة لقد اثلج صدورنا وريحنا».

وتابع «ولقد اكدنا لسموه حب أهل الكويت وحفظهم للود والتلاحم ورص الصفوف وان ما هو موجود من رأي آخر لا يمثل الاغلبية وخصوصا اننا استنكرنا التطاول على مركز صاحب السمو والتطاول على مقامه فهذا شيء لا يقبل به احد وقد استنكرنا هذا الشيء ونسال الله سبحانه وتعالى ان يحفظ هذا البلد وان يلم الشمل ووحدة الصف وتعود الكويت كما عهدناها سابقا بلد راحة وامان وان نكون اسرة متراصة».

ومن جانبه قال الدكتور خالد مذكور المذكور رئيس اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق احكام الشريعة الاسلامية «تشرفنا امس بمقابلة حضرة صاحب السمو امير البلاد انا واخواني اعضاء اللجنة الاستشارية العليا لاستكمال تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية في هذه الظروف الراهنة وقدمنا لسموه الاعلان الصادر عن اللجنة تجاه هذه الظروف وأكدنا على التلاحم والتراحم بين الشعب الكويتي وبين محكوميه وهذا ما جبلت عليه الكويت منذ نشاتها فحكامها ومحكوموها متلاحمون متشاورون في السراء والضراء فكم من محن وفتن مرت بها الكويت سواء داخل الكويت او خارجها واطفئت هذه الفتن وهذه المحن بالتشاور والتفاهم والشفافية والتاخي والتلاقي وحرية التعبير ومشاركة المحكوم شعب الكويت في جميع ازماته وحل مشكلاته».

واضاف «ولقد لاقت هذه المقابلة تاكيد هذه المعاني التي جبل عليها اهل الكويت منذ القدم وان الله سبحانه وتعالى انعم على الكويت بنعم كثيرة اجلها واعظمها نعمة الايخاء والتلاقي والشفافية وحسن التعبير وهذا بين المجتمع الكويتي في نواديه وفي ديوانياته منذ القدم وسمو الأمير يسع صدره للكل وهذا ما شهدناه خلال الأيام القليلة من لقاءات متواصلة صباحا ومساء لاستقبال الآراء التي يكون فيها الرأي وقد استقبل حضرة صاحب السمو امير البلاد حفظه الله ورعاه كثيرا من الشرائح ومن الفئات ومن التيارات التي ابدت وجهة نظرها واوصلت وجهة نظرها وهذا ما لا نجده في غير الكويت بحمد الله وهو دليل على سعة صدر سمو الأمير والحكام السابقين لهذه البلد الطيبة».

وقال المذكور «نرجو من الله سبحانه وتعالى ان يمن على هذا البلد الطيب الرحمة والغفران فبلدة طيبة ورب غفور باذن الله تعالى والمسؤولية تقع على الجميع لاطفاء هذه الفتن بالنقاش الموضوعي الهادىء الذي لا يؤدي الى الصدام او فقدان اي أحد من الناس ويعز علينا أن يجرح أحد المواطنين كما يعز علينا ان يجرح أحد من اخواننا في الجيش او الشرطة او الحرس الوطني او القوات الخاص فكلنا اخوان وكلنا في بلد واحد وكلنا في مجتمع واحد نتعاون ونتلاحم فيما ينفع الكويت واهلها».

واضاف «نرجو من الله سبحانه وتعالى ان يكشف عنا هذه الغمة فهي سحابة صيف وعن قريب تنقشع وان يعود الهدوء والانسجام الى ما يحبه الله ويرضاه».

ومن ناحيته قال المستشار راشد عبدالمحسن الحماد الوزير السابق والرئيس السابق للمجلس الاعلى للقضاء وعضو اللجنة الاستشارية العليا «تشرفنا بلقاء حضرة صاحب السمو امير البلاد حفظه الله ورعاه وتحدث سموه حول انطباعه ازاء الوضع الحالي في البلاد واكد استعداده لسماع اي مشورة ونصيحة في حدود القانون والدستور واحكام الشريعة الاسلامية وطمانا سموه الى ان الامور ستنقضي بخير وتنقشع هذه السحابة وتذكرت قول الاقوه الاودي «تهدى الامور لاهل الراي ان صلحت.. وان تولت فبالاشرار تنقاد» نحن في الكويت ولله الحمد وكل من فيها حريصون على مصلحة وسمعة البلد واستمرار نعمة الامن والامان والمال والخير التي انعم الله علينا بها في هذه البلاد التي وصل خيرها الى جميع انحاء الارض فنسال الله سبحانه وتعالى لصاحب السمو ولجميع المواطنين التثبيت والتوفيق والصلاح وان تنتهي هذه الامور وهذه الازمة بخير ويسود حكم النظام والقانون والشرع ويسود على هذه الخلافات ونحن اخوة في هذه البلد وكلنا مسؤولون عن مصلحته».

## الحكومة تعتمد

شابت العمل في العديد من اجهزة الدولة وتسببت في كثير من مظاهر الفساد خاصة وان البلاد مقدمة في هذه الفترة على إجراء انتخابات عامة للمجلس التشريعي وما يصاحبها من حملات انتخابية يتعين أن تتسم بطهارة اليد ونقاء الذمة.

ثم اطلع المجلس على مشروع مرسوم بقانون بشان تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم «42» لسنة 1978 في شان الهيئات الرياضية والقانون رقم «5» لسنة 2007 في شان تنظيم بعض أوجه العمل في كل من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية والذي يهدف إلى تعديل التشريعات والقواعد المنظمة للرياضة الكويتية لتلافي إعادة الإيقاف عن الرياضة الكويتية من قبل اللجنة الأولمبية الدولية والاتحادات الدولية التابعة لها الأمر الذي قد يضر بالرياضة الكويتية والرياضيين ويصيب الأنشطة الرياضية الكويتية الإقليمية بالشلل مما يؤثر على مكانة الدولة في الخارج امام المنظمات الدولية.

وقرر المجلس الموافقة على مشروعي المرسومين بقانونين ورفعهما لحضرة صاحب السمو الأمير حفظه الله ورعاه.

ومن جانب آخر أحاط النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود المجلس علما بتفاصيل الأحداث التي صاحبت التجمعات والمسيرات المخالفة للقانون التي جرت مؤخرا وما شابها من مظاهر الشغب والفوضى وتعطيل مصالح المواطنين والمقيمين وما قام به رجال الأمن من إجراءات تستهدف تطبيق القانون وحفظ الأمن وسلامة المواطنين وكذلك ما قام به منسوبو الجيش والحرس الوطني في أداء الدور المناط بهم وفي هذا الصدد وجه سمو رئيس مجلس الوزراء شكره وتقديره لسمو الشيخ سالم العلي الصباح رئيس الحرس الوطني ومعالي الشيخ مشعل الأحمد الصباح نائب رئيس الحرس الوطني والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع على ما قاموا به من جهود كان لها أبلغ الأثر في حفظ الأمن والاستقرار وقد اشاد مجلس الوزراء بذلك وما قام به رجال الأمن في تعاملهم مع تلك الأحداث والذي اتسم بالحكمة والصبر وسعة الصدر والالتزام الجاد بأحكام القانون حيث أكدوا بانهم دوما العين الساهرة على أمن الوطن والمواطنين كما أعرب المجلس عن ثقته في أن تسود لغة العقل والحكمة وتغليب مصلحة البلاد على ما عداها من مصالح.

كما بحث المجلس الشؤون السياسية في ضوء التقارير المتعلقة بمجمل التطورات الراهنة في الساحة السياسية على الصعيدين العربي والدولي وقد أعرب المجلس عن خالص تعازيه وصادق مواساته إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة لسقوط عدد من الضحايا والمصابين جراء حادث انفجار شاحنة الغاز الذي وقع في الرياض مؤخرا سائلا المولى عز وجل أن يتغمد الضحايا بواسع رحمته ومغفرته وأن يتم على المصابين بالشفاء والعافية وأن يحفظ المملكة العربية السعودية الشقيقة وشعبها الكريم من كل مكروه.

واعتبر العبدالله ان قانون مكافحة الفساد استحقاق دولي واقع على دولة الكويت بعد توقيعها اتفاقية مكافحة الفساد في المكسيك في عام «2003» التي صادق عليها مجلس الامة في عام «2006» باعتبارها اتفاقية دولية.

واضاف انه «سبق للحكومة ان رفعت الى مجلس الامة المبطل «2012» مشروعا بقانون في شان مكافحة الفساد وكشف الذمة المالية واحال رئيس مجلس الامة حينذاك القانون الى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية لدراسته واعداد تقرير بشانه لعرضه على مجلس الامة ولم يتسن ذلك».

من جانبها قالت وزارة الداخلية ان اجهزة الأمن المعنية اتخذت كل اجراءاتها الاحترازية في نطاق محافظة العاصمة والعديد من المناطق الأخرى تحسبا للدعوة إلى التجمهر والخروج في مسيرات غير قانونية دون الحصول على التراخيص اللازمة لذلك مساء امس الأول.

وذكرت الوزارة في بيان صحافي ان تلك الجموع غير المرخص لها بالتظاهر والخروج في مسيرات اتخذت من ارض المعارض الدولية بمنطقة مشرف مرورا بالدائري السادس منطلقا نحو التحرك بمسيرات تنادت لها عبر مواقع التواصل الاجتماعي مضيفة ان اجهزة الأمن تعاملت معها وقامت بتفريقها وفقا للاجراءات القانونية المتبعة مع مثل هذه المسيرات وحالات التجمهر غير المرخص لها في هذا الظرف.

وأعربت وزارة الداخلية عن تقديرها العميق للمواقف المشرفة والمسؤولة من الاخوة المواطنين الذين سارعوا للتعاون مع اجهزة الامن بالابلاغ والإدلاء بمعلومات مفيدة عن مواقع المتجمهرين والذين احتمى بعضهم داخل المناطق السكنية ذريعة لدفع اجهزة الأمن للتعامل معهم بين المساكن الأمنة مبينة ان رجال الأمن تمكنوا من فض تجمهرهم ومسيرتهم بفضل مؤازرة وتعاون المواطنين.

ودعت الوزارة الجميع الى ضرورة الالتزام بالقانون حتى لا يعرضوا انفسهم للمساءلة القانونية وان يقفوا صفا واحدا وتحمل مسؤوليتهم الوطنية للحفاظ على الأمن والسلم الداخلي وعدم الاضرار بالمصالح العليا لأمن الوطن والمواطنين.

## مرشحو اليوم

من الايجابيات وتحديدا للشباب المرشحين للمرة الأولى.. لولا الصوت الواحد ما اقدمت على الترشح فنحن الأقليات ينقعنا الصوت الواحد اكثر ويستطيع المؤهل من المرشحين ان يصل، بينما اربعة اصوات مع تاييدي الكبير لمن نجح المرة السابقة الا اني ارى انه مع هذا القانون فلن تكون لي فرصة للنجاح والتي التمسها أكثر مع الصوت الواحد، خاصة انني ارى في نفسي انني استطيع ان اقدم شيئا لهذا البلد.

من جانبه، وصف مرشح الدائرة الخامسة سعد البوص الخروج الى الشارع بانه خرق للدستور ومحاولة فرض الراي بالقوة، لافتا الى ان هذا امر غير مقبول، ويتضح من ذلك ان هناك حراكا خارجيا، محذرا الكويتيين من هذا الحراك لأنهم «محسودون» ويجب عليهم التمسك بالدستور واسرة الحكم.

بدوره انتقد مرشح الدائرة الخامسة المهندس جاسم القلاف الاسلوب الذي تنتهجه الأغلبية في طلب التغيير او الاعتراض على مراسيم القوانين رغم وجود البعض منهم الذي يكون صادق النية ويريد الاصلاح الا ان الأغلبية منهم يريدون تحقيق المصالح الشخصية على حساب الكويت، مشيرا الى ان العنوان الذي تم اختياره لمسيرة امس الأول «كرامة وطن2» هو عنوان جانبه الصواب، فنحن لم نفقد الكرامة حتى ايام الغزو الغاشم وكنا نجمع القمامة وننظف بلدنا تحت الاحتلال رافعين الرؤوس معتبرا هذا الشعار هو لدغدغة المشاعر.

من جهته، طالب مرشح الدائرة الاولى هاشم السيد هاشم المجتمع الكويتي بضرورة استخدام حقه الدستوري في العملية الانتخابية بالترشيح والتصويت مشيرا الى ان المقاطعة لا تفرز ولا تاتي باعضاء قادرين على العمل من اجل الكويت متوقعا وصول نسبة التغيير في المجلس المقبل الى 70 في المئة معتبرا هذه النسبة جيدة لافتا الى ان المواطن الكويتي مل الوجوه القديمة التي لاهم لها الا تعطيل مسيرة التنمية والمعارضة من اجل المعارضة.

واشار هاشم الى ان الصوت الواحد يفتح المجال للوجوه الشابة للدخول في المعترك السياسي لافتا ان الشباب هم مستقبل الامة مستغربا من رفض البعض لنظام الانتخابات عن طريق الصوت الواحد رغم ان هذا القانون متبع في كل دول العالم مشيرا الى ان المرشح الذي لديه قواعد شعبية وقبول لدى الشارع الكويتي لايهمه ان كان النظام بالصوت الواحد او بالاربعة اصوات فالمهم في تلك المرحلة تضافر جميع القوى السياسية من اجل رفعة ونهضة الكويت وهذا لا ياتي بالمعارضة فقط بل بالعمل الجاد والدؤوب.